جمهورية مصر العربية

مجلس النواب

الفصل التشريعي الثانى

دور الانعقاد العادي الأول

لجنة الإعلام والثقافة والآثار

السيد المستشار الدكتور/ حنفي جبالي

رئيس المجلس

تحية...طيبة وبعد ، أتشرف بأن أقدم لسيادتكم ، رفق هذا ، تقرير لجنة الإعلام والثقافة والآثار، بشأن ما ورد ببيان السيد الأستاذ/ وزير الدولة للإعلام والذي ألقاه أمام المجلس الموقر عن موقف تنفيذ برنامج الحكومة في شأن الإعلام، وذلك في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١/١٩، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد اختارتني اللجنة مقررًا أصليًا ، والسيد النائب/ تامر عبدالقادر، مقررًا احتياطيًا ، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس اللجنة

٢٠٢١/٢/٧

دكتورة / درية شرف الدين

تقرير لجنة الإعلام والثقافة والآثار

بشأن ماورد ببيان السيد الأستاذ/ وزير الدولة للإعلام

الذي ألقاه أمام المجلس الموقر عن موقف تنفيذ برنامج الحكومة في شأن الإعلام

وذلك في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١/١٩

==========

أحال المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠٢١/١/١٩ إلى اللجنة بيان السيد الأستاذ/ وزير الدولة للإعلام والمناقشات التي دارت حوله لمتابعة عمله والتأكد من تنفيذ ما أدلى به سيادته من إيضاحات على أرض الواقع، وإعداد تقرير بذلك لعرضه على مكتب المجلس.

وإعمالاً لنص المادتين ٤٨ و١٢٧ من اللائحة الداخلية للمجلس عقدت اللجنة اجتماعين مساء يوم الإثنين ٢٥ من يناير سنة ٢٠٢١ لهذا الغرض استمعت فيهما لبيان السيد وزير الدولة للإعلام ، واطلعت على المناقشات التي دارت حوله بجلسة المجلس وإلى آراء وملاحظات السادة أعضاء اللجنة، كما عقدت اجتماعين مساء يوم الأحد ٧ فبراير سنة٢٠٢١ لاستعرض ما انتهى رأى اللجنة بشأن ما ورد بالبيان المشار إليه ،وفى ضوء ذلك فإن اللجنة تعرض تقريرها على النحو التالى:

أولا: أهم ما ورد ببيان السيد الأستاذ/ وزير الدولة للإعلام.

ثانياً: تعقيب السيد الأستاذ/ وزير الدولة للإعلام على ما أثير من ملاحظات.

ثالثاً: رأى اللجنة وتوصياتها.

أولا: أهم ما ورد ببيان السيد الأستاذ/ وزير الدولة للإعلام

======

استعرض السيد الأستاذ/ وزير الدولة للإعلام موقف الوزارة بشأن تنفيذ برنامج الحكومة **وذلك على النحو التالى**:

١- أنه تولى منصب وزير الدولة للإعلام في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩، وبأن الوزارة نشأت بعد إقرار خطة الدولة ٢٠١٨/٢٠٢٢.

٢- **أن الوزارة عملت من خلال محورين رئيسيين. الأول** هو إنشاء كيان الوزارة استغرق شهوراً طويلة **والثاني** تمثل في رؤية الوزارة في العمل ودمجها في خطة عمل الحكومة.

٣- **أكد سيادته على أن هناك تحديات واجهت الوزارة أهمها**:

- استقلالية كل من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئتين الوطنية للصحافة والوطنية للإعلام، وفقاً لنصوص المواد ٢١١، ٢١٢، ٢١٣ من الدستور وهو ما يعني أن طبيعة العمل السابقة في وزارة الإعلام تختلف اختلافاً جذرياً عما سيكون متبعاً في وزارة الدولة للإعلام بعد إنشائها.
- أن الاعلام منذ عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٩ مر بظروف صعبة شغلته عن ملاحقة التطور الدولى في وسائل الإعلام والاتصال الدولية.
- ظهور منصات إعلامية غير حاصلة على أي نوع من أنواع التراخيص المصرية تستغل القمر الصناعى الفرنسي الذى يدور في نفس مدار القمر المصرى للتشكيك في كل انجازيتم على أرض مصر.
- ظهور عدد من القنوات الفضائية تعتمد على سرقة المحتوى الإعلامى والدرامى والسينمائى المصرى وتبثه خارج إطار القانون.
- أن الإعلام لم يعد محلياً ولم يعد يلتزم بحدود الدولة ولم يعد المنع فيه ممكناً وهو ما يعنى بالضرورة تطوير الاعلام المصرى بصورة دائمة ومستمرة تجعله قادراً على المنافسة في الداخل والخارج معاً.

٤- **أنه قام بعرض الأمر على السيد الرئيس متضمناً الوضع للإعلام في مصر وما يعانيه من مشكلات من أهما**:

أ-أن الهيئة الوطنية للإعلام(اتحاد الإذاعة والتليفزيون سابقاً) تعانى من ديون بلغت حوالى ٤٠ مليار جنيه مصري أو يزيد.

ب-أن الهيئة الوطنية للصحافة تصدر نحو ٥٠ ألف إصداراً صحفياً وتبلغ ديونها حوالى ٢٢ مليار جنيه أو يزيد.

٥- كما عرض سيادته على السيد رئيس الجمهورية الخطة المقترحة لعمل الوزارة وتضمنت خمسة أهداف أساسية وهى:

- الحفاظ على منظومة القيم المصرية وتماسك الجبهة الداخلية .
- تنمية الشخصية المصرية على أسس موضوعية والحفاظ على وسطية الدولة.
- إبراز جهود الدولة في المشروعات القومية .
- تقوية الإعلام المصرى محلياً وإقليمياً ودولياً وزيادة قدرته على التعامل مع الأزمات.
- ترسيخ وعى المواطن بأحكام الدستور والقانون ورفع حالة الوعى المجتمعى بالقضايا المختلفة.

٦- أكد سيادته أنه بناء على هذه الأهداف تحددت اختصاصات الوزارة في ٢٧ يناير ٢٠٢٠ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢٠ وانحصرت في إحدى عشر اختصاصاً أهمها ما يلى:

- اقتراح السياسة الإعلامية للدولة بالتنسيق مع السيد رئيس مجلس الوزراء وبعد العرض على السيد رئيس الجمهورية-
- التنسيق مع المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئتين الوطنيتين للإعلام والصحافة لتنفيذ السياسة الإعلامية للدولة.
- تمثيل الدولة بالمؤتمرات والمحافل الدولية الإعلامية التي تتطلب وجود ممثل عن الدولة
- إعداد خطط التعامل الإعلامي مع المواقف السياسية المختلفة محلياً ودولياً بالتعاون مع الوزارات المختلفة.
- الإشراف على خطط تطوير أداء وسائل الإعلام المرئية بالتعاون مع الهيئات المختصة لتطوير المحتوى الدرامي وزيادة المنافسة بين القنوات المختلفة.
- إعداد الدورات التدريبية للمتحدثين الإعلاميين بمختلف الوزارات والجهات الحكومية.
- إعادة تبعية مركز التدريب والدراسات الإعلامية للأفارقة إلى وزارة الدولة للإعلام ، واستخدامه في تدعيم الروابط الإعلامية الإفريقية.

٧- فيما يتعلق بمعدلات تنفيذ أهداف الوزارة في ضوء اختصاصاتها فقد أكد سيادته على الآتى:

أ- بالنسبة لاقتراح السياسة الإعلامية للدولة تم عرضها على السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٠ ووافق سيادته عليها مبدئياً **وجار حالياً اتخاذ إجراءات إعلانها بشكل رسمي خلال الأيام القادمة وتتمثل فيما يلي:** الإرتقاء بجودة التواصل، إتاحة المعلومات الصحيحة لجميع فئات المجتمع ، الحفاظ على الهوية المصرية ، دعم قيم وتماسك المجتمع ، والحفاظ على وسطية الدولة ، تنمية قدرة الإعلام في التعامل مع الأزمات وزيادة قدرته على المنافسة ، ترسيخ وعي المواطنين بأحكام الدستور والقانون ، إبراز جهود الدولة في المشروعات القومية ، ترسيخ مبدأ حرية الرأي والتعبير في إطار مسئول ، وتوسيع نطاق المشاركة الجماهيرية في مواجهة مشكلات الدولة ، تحديد استراتيجية الاتصال الحكومي لإدارة الأزمات والطوارئ ، إعداد دراسات دورية لاحتياجات المستهلك المصري

إعلامياً واستخدام البدائل الرقمية ، مواكبة التطور التكنولوجي بالاستطلاع الدائم للرأي العام ، ضمان انعكاس التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي على المؤسسات الإعلامية في مصر بالنسبة للعاملين وفي المحتوى المقدم.

ب-فيما يتعلق بالتنسيق مع جهات الدولة المختلفة أكد سيادته على ما يلى:

- **تم التنسيق** مع الهيئة الوطنية للإعلام والقطاع الإعلامي الخاص في مواجهة جائحة كورونا واعتمدت الوزارة في التعامل مع الأزمات على ثلاثة أمور رئيسية تمثلت في الاستباقية و المصداقية ومشاركة المواطنين.
- **تلقت** الوزارة نحو ٩٨ تكليفاً من مجلس الوزراء بالتنسيق مع الوزارات المختلفة للتركيز على المشروعات القومية بالدولة وتعريف المواطنين بها .
- **عقدت** الوزارة عدة اجتماعات على مستوى وزاري لوضع استراتيجية الشخصية المصرية ٢٠٣٠ وسيتم إطلاقها عقب الخروج من الظروف الخاصة بجائحة كورونا.
- **أسست** الوزارة مركزاً لرصد وإدارة الأزمات المختلفة داخلياً وخارجياً.
- **استحدثت** الوزارة وحدة للتسويق الحكومي للتعامل مع الوزارات المختلفة لإبراز جهود الدولة في المشروعات القومية ورفع الوعي المجتمعي .
- **أنشأت** الوزارة وحدة للتنمية المستدامة للتنسيق مع الوزارات المختلفة .
- **عقدت** الوزارة عدة شراكات إعلامية منها التعاون مع منظمة اليونيسيف على أن يستمر البروتوكول لمدة ٥ سنوات.
- **أعدت** الوزارة خطط إعلامية بالتعاون مع الوزارات المختلفة لمنع الهجرة غير الشرعية ، والارتقاء بالذوق العام من خلال إطلاق مبادرة (الثقافة بيتك) ، والاتفاق مع الهيئة الوطنية للإعلام على بث حفلات الأوبرا المصرية مجاناً خلال فترات الحظر .

جـ- فيما يتعلق بإعداد الدورات التدريبية للمتحدثين الإعلاميين بمختلف الوزارات والجهات الحكومية فقد حالت ظروف ضغط الإنفاق الحكومي وجائحة كورونا دون دخول الدورات التدريبية حيز النفاذ خلال العام المالي الحالي.

د- فيما يتعلق بالتعاون مع الدول الصديقة تم عقد عدد من الاجتماعات مع وزراء اليمن والأردن والاتفاق على تفعيل التعاون الإعلامي والإخباري، وعقد دورة خاصة للإعلاميين السودانيين .

ثانياً:تعقيب وزير الدولة للإعلام على ما أثير من ملاحظات.

=======

واجه بيان السيد الأستاذ وزير الدولة للإعلام ملاحظات وانتقادات عديدة منها ما تعلق بآداء وزارة الدولة للإعلام وأخرى بشأن مدينة الإنتاج الاعلامى ، وكان رد سيادته على النحو التالى:

١- فيما يخص الملاحظات المتعلقة بآداء وزارة الدولة للإعلام

- أكد سيادته على أن وزارة الدولة للإعلام كانت بدون مقر لمدة تزيد على ثلاثة أشهر وبدون أى إمكانيات ، بالإضافة إلى ظروف جائحة كورونا وأن اختصاصات وزارة الدولة للإعلام تختلف كثيرا عن وزارة الاعلام في السابق بسبب استقلال كل من المجلس الأعلى لتنظيم الاعلام والهيئتين الوطنيتين للصحافة والاعلام مؤكداً على أن وزارة الدولة للإعلام تتعامل تعاملا إداريا دون التدخل فى شئونهم ، وبأنه يتم توجيه الدعوة لهم للتشاور ووضع خطة حالة تطلب الأمر ذلك .

- وفيما يتعلق بما أثير حول وجود مشكلة بين سيادته وبين الصحفيين والإعلاميين فأكد على أن هذا الكلام جملة وتفصيلا لم يحدث وبأن ذلك كان فهماً على سبيل الخطأ لأن الصورة التى تصدرت ليست صحيحة .

- وفيما يتعلق بجدوى استمرار وزارة الدولة للإعلام من عدمه فأكد على أن هذا القرار تختص به القيادة السياسية للدولة.

-كما أكد على أن ماسبيرو يعد النواة الحقيقية لإصلاح الإعلام المصرى وأنه تحدث مع رئيس الهيئة الوطنية للإعلام فيما يتعلق بمشكلة تراكم الديون وأشار الى أن الحل هو أن يكون هناك تغيير فى نمط الأداء بشكل عام إذا حدث أن تم التنازل أو التغاضي عن الفوائد وسداد الدين الاصلى ونحن نعمل على هذا الموضوع بشكل مستمر.

- كما أكد على أن نسب التوزيع بالصحافةالصحافة المصرية و الصحافة القومية صعبة للغاية وأن الأمر يتطلب خطة لمواكبة التطور فى الصحف على مستوى العالم لأن الجميع بدأ يفكر فى طريقة جديدة و الورق بدأ يختفي من العالم .

-بالنسبة للهوية المصرية أشار إلى أن الوزارة هدفها الأول هو تقوية الإعلام المصري وهو ما يتطلب التعاون سوياً.

-وفيما يتعلق بمشروع الرقمنة فقد أكد على أن التوجه إلى الرقمنة هدف أساسى وحيوى من أهداف الوزارة يعمل على تحقيقة فهو الأكثر حماية وتأثيراً .

- كما أكد أنه سيتقدم من خلال الحكومة بمشروع قانون لتعديل بعض النصوص القانونية في قوانين المجلس والهيئتين كي يتلائم مع الوضع الإعلامي الجديد ويمكنه من تفعيل صلاحياته الوزارية بشكل أمثل.

٢- فيما يخص الملاحظات التي أثيرت بشأن الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى.

- فيما يتعلق بضآلة أرباح الشركة مقارنة برأسمالها فأكد سيادته على أن الشركة حققت أرباحاً صافية بلغت ١٠٥ مليون جنيه هذا العام .

- أن الشركة لا يقتصر نشاطها فقط على تأجير الاستوديوهات .

- أن الشركة استردت فندق موفنبيك الذى يقع داخل مدينة الإنتاج الإعلامى بموافقة مجلس الإدارة مقابل حوالى ٢٢٧ مليون جنيه وأن قيمته السوقية الآن تصل إلى أكثر من ٩٠٠ مليون جنيه .

-أن جائحة فيروس كورونا أدت إلى توقف العمل بالعقد الخاص بمدينة الماجيك لاند أو المدينة الترفيهية ، و بالرغم من عدم بدء العمل بها حتى هذه اللحظة فالعائد الذى خرج منها لمجرد توقيع العقد أكبر بكثير من العائد الذى أخذ منها منذ إنشائها .

- **فيما يتعلق بشراء شقق العجوزة بالأمر المباشر** أشار سيادته أن للشركة جمعية عمومية ومجلس إدارة وأنه عندما صدر القانون (١٨٠) لسنة ٢٠١٨ نص على أنه " لا يجوز البث أو إعادة البث من خارج المناطق الإعلامية المعتمدة من المجلس الأعلى" مما أدى إلى عزوف المراسلين الأجانب والقنوات الأجنبية العاملة في مصر لأنها تتعامل مع جهة حكومية، وبالتالي تم إنشاء المركز مطلاً على مشهد جيد ، لأن جميع القنوت الأجنبية ستعمل من خلاله مؤكداً على أن مركز الخدمات الإعلامية يعد من مراكز التسويق لمصر في ثوبها الجديد ويحقق صافي أرباح لمدينة الإنتاج الإعلامي حوالي ٢٠٠ ألف دولار شهرياً .

- فيما يتعلق باستمرار سيادته كرئيس للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامى رغم توليه منصب وزير الدولة للإعلام فأكد على أن ذلك باعتباره ممثلاً للمال العام وليس بصفته الشخصية وأن ذلك تم بموافقة السيد رئيس مجلس الوزراء لحين إتمام المشروعات القائمة فيها .

ثالثاً: رأى اللجنة وتوصياتها.

=======

بعد أن إطلعت اللجنة على ما ورد ببيان السيد الأستاذ/ وزير الدولة للإعلام والملاحظات التي أثيرت بشأنه ، وكذا ما قام بتنفيذه على أرض الواقع بشأن برنامج الحكومة ، فقد انتهى رأى اللجنة الى ما يلى:

أ- فيما يتعلق بآداء وزير الدولة للإعلام.

١- أن الجمع بين منصبى وزير الدولة للإعلام ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامى والعضو المنتدب يعد مخالفة للمادة ١٦٦ من الدستور والمادة ٧٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، والتي تنص على أن:" ... ويشترط في العضو المنتدب أن يكون متفرغاً للإدارة." ، مما يستوجب معه أنه على الحكومة الالتزام بتطبيق صحيح القانون في عدم الجمع بين المنصبين.

٢- أن وزير الدولة للإعلام حملت ميزانية الدولة ١٢ مليون جنيها تقريباً خلال ستة شهور ، منها ٨،٥ مليون جنيها أصول ، ورغم ذلك لم تحقق أهدافها ، بالإضافة إلى أن التشابكات بين دوره ودور الهيئات الإعلامية ترتب عليه صراعات ونزاعات تضر بالدولة أكثر مما تفيدها.

٣- أن هناك إصطداماً وتباعداً نتج عنه انفصاماً بين وزير الدولة للإعلام والصحفيين والإعلاميين و المؤسسات الإعلامية بسبب تصريحاته والتي استغلتها القنوات المعادية ذريعه لمهاجمة إعلام الدولة المصرية.

٤- أن الدولة المصرية تحتاج إلى رؤية استراتيجية شاملة للدفاع عن الكيان الوطنى وخطة محددة لتسوية ديون الهيئتين الوطنيتين للصحافة والإعلام كان على الوزير وضعها إلا أن ذلك لم يجر تنفيذه على أرض الواقع.

٥- غياب التنسيق بين وزير الدولة للإعلام والهيئتين الوطنيتين للصحافة والإعلام، لوضع آليات لخطة تطوير ماسبيرو ومعالجة مشاكل العاملين به ، وتفعيل قطاع الإنتاج وعلاج مشكلة التفاوت في الأجور بالمحطات الخاصة ، وتطوير شبكات الإذاعات المحلية والقنوات الإقليمية ، **ووضع خطة تطوير المؤسسات الصحفية وخاصة الصحف الورقية.**

٦- أنه بالرغم من وجود وزير دولة للإعلام وجهاز معاون له، إلا أنه لم يجد حلاً في مواجهة القنوات الاعلامية المعادية مثل الشرق ومكملين وغيرها التي تبث برامجها من خلال القمر الصناعى الفرنسي الذى يدور في نفس مدار القمر المصرى وعدم وضع خطة لتوعية المواطن المصرى بخطورة ما تبثه هذه القنوات .

٧- أن هناك قصوراً إعلامياً في إبراز إنجازات الدولة المصرية التي تحققت على أرض الواقع.

٨- تصريح وزير الدولة للإعلام أن تفوقاً للإعلام الأثيوبي على الإعلام المصري أثناء مفاوضات سد النهضة في الولايات المتحدة الأمريكية مما يعد تقصيراً في الأداء من جانب الوزارة والسيد الوزير يتعين مسائلته عليه سياسياً.

٩- غياب دور وزير الدولة للإعلام فيما يتعلق باختراق العادات والتقاليد ومجابهة الفكر المتطرف وفي مكافحة المخدرات ، ونشر الوعي الوطني ومواجهة الشائعات.

١٠-التباطؤ في توفير تدريب مخطط للإرتقاء بالمتحدثين الإعلاميين بالوزارات وعددهم ٣٥ متحدث.

١١- عدم قيام وزير الدولة للإعلام بدوره المأمول في تفعيل دور التلفزيون المصرى والرقابة على المحتوى الإعلامي الذى يتم بثه من داخل مدينة الإنتاج الإعلامى.

١٢-بطء الرد في الوقت المناسب على المعلومات المغلوطة التي يتم تداولها بين المواطنين منعاً لانتشارها.

١٣-أن وزير الدولة للإعلام وقع في خطأ جسيم عندنا تناول إعلام الدولة المصرية وشكك في وطنيته، مما دفع القنوات المعادية إلى استغلال هذه التصريحات التي تناولها الوزير.

١٤-عجز وزير الدولة للإعلام عن قيامه بالهدف الأساسي الذي عين من أجله، وهو وضع استراتيجية قوية لمواجهة الإعلام المعادي للدولة المصرية.

١٥-لم يتمكن وزير الدولة للإعلام من تحقيق تواجد إعلامي مصري مؤثر في المنطقة يليق بمكانة الدولة المصرية إقليمياً، إذ أن الدور الإعلامي المصري تلاحظ ضعف أدائه على كافة الأصعدة الدولية خلال فترة وجود وزارة الدولة للإعلام.

ب-فيما يتعلق بالشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامى.

١- أن نشاط الشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامي في غالبيته كان قاصراً علي تأجير الاستديوهات دون انتاج إعلامى ، بالإضافة إلى ضآلة أرباح الشركة مقارنة برأسمالها البالغ" ٢ مليار جنيه" وهبوط أسهما الدفترية، وكذا قيام وزير الدولة للإعلام برفع بدل حضور إجتماعات أعضاء مجلس إدارة الشركة إلي ٦٠٠٠ جنيه ورفع مكافئة رئيس مجلس الإدراة إلي ٢٠٠٠٠ جنيه وكذا راتبه إلي ١٠٠٠٠٠ جنيه.

٢- شراء شقق بالعجوزة واسناد تطوير مدينة الماجيك لاند بالأمر المباشر بدون إعلان مما يعد مخالفة للقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات والمزايدات .

٣-شراء فندق موفينبيك بحوالي مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه رغم أن الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامى هي المالك للفندق وقد أودع السيد النائب الدكتور/ نادر مصطفى مستندات تتضمن بعض من المخالفات التي ارتكبت بالشركة منها:(عقد إدارة فندق وكازينو موفمبيك، والقوائم المالية للشركة العربية الفندقية، عقد مشروع تشغيل وإدارة واستغلال وتسليم الفندق وملحقاته ، وجدول صيانة ألعاب الماجيك لاند يثبت محاولات تشغيل المنطقة الترفيهية ومحضر اجتماع مجلس الإدارة رقم ٢٦٥ المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٨/٦.

وبناء على ما تقدم:

قررت اللجنة بأغلبية عدد أعضائها رفض ما ورد ببيان السيد الأستاذ / وزير الدولة للإعلام بشأن تنفيذ برنامج الحكومة جملة وتفصيلاً، مع التأكيد على أن السيد الوزير وجهازه المعاون لم يحققا الأهداف المرجوة، وأن هناك أخطاء مالية وإدارية قد ارتكبت توصي اللجنة بمساءلة المسئول عنها.

واللجنة إذ ترفع تقريرها إلى مكتب المجلس ترجو التفضل بالموافقة على ما انتهت إليه من توصيات، وعرضه على المجلس الموقر.

رئيس اللجنة

دكتورة/ درية شرف الدين